نيويورك ـ في عام 1920، عندما تم التصديق على التعديل التاسع عشر لدستور الولايات المتحدة، كان ذلك بمثابة تتويج لحركة بدأت قبل أكثر من سبعين عاماً. وخاصة بعد إنشاء اللجنة المشتركة النسائية في الكونجرس في عام 1920، في وقت مبكر من العقد، وقد عين الرئيسان ويلسون وهاردينج نساء في مجموعة متنوعة من المناصب المعينة في المحاكم واللجان الفيدرالية. ولكن بحلول نهاية العقد الأول بعد حق المرأة في التصويت، حصلت 13 امرأة فقط على مقاعد في الكونجرس، لم يكن الأداء أفضل كثيراً: ففي عام 1925، لقد أحبطت المحافظة التي سادت بعد الحرب العالمية الثانية والانقسام حول مسألة ما إذا كانت المرأة في أمس الحاجة إلى المساواة القانونية أو الحماية القانونية العمل الموحد. عملت حالة الطوارئ الاقتصادية ضد الاهتمام المتجدد بحقوق المرأة ـ حيث احتلت البطالة والفقر الأولوية على أي مشكلة أخرى. ولكن كل من عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين شهدتا تغييرات مهمة في أدوار المرأة، مدفوعة ليس بالسياسة بل بالاقتصاد. ولم يكن لأي تغيير تأثير أعظم على أدوار المرأة من التحول من اقتصاد زراعي في المقام الأول إلى اقتصاد تجاري وصناعي، وكانت النساء في الأسر الزراعية يعملن بلا انقطاع كشريكات في الأعمال العائلية، ويجمعن بين العمل الضروري اقتصاديا وتربية الأطفال وتدبير المنزل. يشاركن في الإنتاج الصناعي أو العمل المنزلي مقابل أجر؛ كان حوالي 9% من النساء المتزوجات يعملن خارج المنزل مقابل أجر. ولكن على الرغم من أن العديد من النساء يعملن وهن عازبات، كان هناك طلب واسع النطاق على أن تتنحى الزوجات العاملات حتى يتمكن الرجال من الحصول على وظائفهم؛ مع خروج الأزواج والآباء من العمل، احتاجت الزوجات والأمهات إلى رواتبهن الخاصة أكثر من أي وقت مضى. عملت معظم النساء فقط في وظائف لا يقوم بها الرجال، بحلول بداية الحرب العالمية الثانية، كان ما يقرب من 15% من الزوجات يعملن، ارتفاعاً من 12% في بداية الحرب العالمية الثانية. استجابت النساء بحماس للتوسع الذي شهدته فترة الحرب. وارتفعت نسبة النساء في قوة العمل من 25% قبل الحرب إلى ذروة بلغت 38% في فترة الحرب. كان للحرب العالمية الثانية تأثير مختلط على حياة النساء. حيث حل الجنود العائدون محل العاملات. أدت المزايا الوظيفية والتعليمية للمحاربين القدامى إلى توسيع الفجوة بين الرجال والنساء في هذه المجالات. وتركت النساء قوة العمل ووجهت الكثيرات انتباههن الكامل إلى تربية الأسر، وسرعان ما بدأ كل من قطاع الأعمال والقطاع العام في التوسع في تلك المجالات التي كانت تقدم تقليدياً فرص العمل للنساء: العمل المكتبي، كان ما يقرب من ثلث الزوجات الأميركيات يعملن مقابل أجر بدوام جزئي على الأقل، وهو ضعف النسبة في عام 1940، وعلى الرغم من حقيقة أن العاملات يساهمن بنحو ربع دخل الأسرة، فقد كن يتعرضن للتمييز بشكل روتيني في العمل. وبرر أصحاب العمل ممارساتهم بالإشارة إلى المسؤوليات الأسرية للمرأة، والتي قالوا إنها تستغرق وقتًا طويلاً بعيدًا عن العمل. عندما كانت ثلث القوة العاملة من الإناث، وفي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة منخرطة في منافسة عالمية مع الاتحاد السوفييتي، كان من الواضح لصناع السياسات أن الأمة لابد وأن تعالج التوتر بين أدوار النساء كأمهات وكعاملات. وعلى هذا فقد عمل الرئيس جون ف. كينيدي في عام 1961 بنصيحة مساعدة وزير العمل إستر بيترسون، وأنشأ لجنة معنية بوضع المرأة بهدف وضع خطة لمساعدة النساء على الاضطلاع بدورهن المزدوج في القطاعين العام والخاص. مقترحات لمجموعة واسعة من التدابير، كما أنشأت كل ولاية تقريباً من الولايات الخمسين هيئات مماثلة للتعامل مع التمييز على المستوى المحلي. وهو أول قانون من نوعه يحظر التمييز في التوظيف. ولقد لفت نشر كتاب "الغموض الأنثوي" للكاتبة بيتي فريدان في وقت سابق من ذلك العام انتباه الرأي العام إلى الطرق التي استخف بها الناس بقدرات النساء، فقد حظرت مادة من مواد قانون الحقوق المدنية لعام 1964 التمييز على أساس الجنس في التوظيف، أعدتها أعمالهم في لجان الولايات والحكومة الفيدرالية، والحركة من أجل العدالة الاجتماعية في المدن الأميركية. وتحدت مجموعة وجهات النظر هذه كل فكرة قياسية حول العلاقة بين الرجال والنساء، وسرعان ما أدى ضخ الطاقة النسوية إلى تحويل النساء إلى مركز للإصلاح الاجتماعي. 5% في عام 1971 إلى 21% في عام 1993، جلست عشرين امرأة في مجلسي الكونجرس، وهو رقم قياسي استمر لمدة عشرين عامًا أخرى. كان عدد النساء في مجلسي الكونجرس ولكن في عام 1997، ولكن بحلول عام 1997، أصدر الكونجرس العديد من التشريعات التي ترافق الحظر السابق ضد التمييز على أساس الجنس في العمل، بما في ذلك القوانين التي تحظر المعاملة غير المتساوية في الائتمان والبرامج التعليمية. ومنح قانون صدر عام 1974 العاملات المنزليات حماية الحد الأدنى للأجور؛ وفي عام 1984، وفي عام 1990، أقر الكونجرس قانونًا لتوفير الأموال الفيدرالية لرعاية الأطفال، وقع الرئيس المنتخب حديثًا بيل كلينتون على قانون الإجازة العائلية والطبية، التي تفسر الدستور، فحتى عام 1971، وبعد ذلك، وسعت المحكمة تفسيرها لتغطية معظم مجالات الاختصاص القانوني (على الرغم من أنها استمرت في السماح بالمعاملة التفاضلية في الجيش). واكتسب موقف المحكمة الجديد أهمية أكبر في عام

Summarized by © lakhasly.com

1982، وهي قضية عام 1973، في عام 1997، وفي الوقت نفسه، وخاصة بالنسبة للنساء من ذوات البشرة الملونة والنساء المثليات. كان التغيير في وضع المرأة في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية دراماتيكياً. وخاصة لأن أغلب الأسر التي لديها والدان تعتمد على دخل ثان. ورغم أن الحركة نحو المناصب السياسية الرسمية كانت تدريجية منذ فازت النساء بحق التصويت في عام 1920، فقد أصبحت النساء لاعبات سياسيات بارزات ومركزيات. والمساواة الاقتصادية بين الجنسين والعرق - تحظى باهتمام كامل من جانب صناع السياسات. ففي عام 1991، وأكثر من 40% من مدرسي الكليات (ارتفاعاً من 23% في عام 1950)، ومع ذلك، لا تزال 70% من النساء العاملات يكسبن عيشهن كموظفات إداريات أو عاملات في الخدمات أو المبيعات. فلا ينبغي لنا أن نتفاجأ.

Summarized by © lakhasly.com